

اقتصاد

عصام شلهوب

خطط التعافي الاقتصادي لا تزال على الورق
فهد: الأموال التي خرجت تبلغ ملياري دولار

لم يعد خافيا ان علاج الانهيار الحاصل يبدأ بالاصلاح، فهو الشرط الابرز للمجتمع الدولي لمُد يد المساعدة والخروج من النفق المغلق. لا يبدو ان اولياء الامور في البلد جاهزون بعد لتلبية شرط المجتمع الدولي، ولو باطلاق مشروع اصلاح واحد، فأذاتهم صماء منذ عقود ولا تزال، رغم الازمة العميقة التي تضرب الاقتصاد والناس

الاصلاح هو الطريق الى التعافي، والخطط التي وضعتها الحكومات والهيئات الاقتصادية لا تزال على الورق، والتنظير الواسع فيها هو المتصل بالودائع. اذ صبغت بتوصيفات وقسمتها فئات يحددها تاريخ الایداع والتحول من عملة الى اخرى، صغيرة وكبيرة. هذه البدع ابتكرتها خطط التعافي لهدف واحد هو وضع سيناريوهات لاعادة هذه المدخرات الى اصحابها بالفئات وبالتفصيل على آما. هكذا يتجنب المسؤولون عودة اموال الناس، اي المصارف والدولة ومصرف لبنان، تحمل الخسائر التي جنتها ايديهم، ويحملون العبء الاكبر للمودع الذي لم يتوقف نهبه حتى الان.

نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد، شرح لـ"الامن العام" مضمون الخطة التي وضعتها الهيئات، مؤكدا ان المصارف "خسرت 100% من رأس مالها، وتم شرح ذلك في الخطة عبر تحميل جزء من المسؤولية الى مصرف لبنان والجزء الاخر الى الدولة. تضمنت الخطة توازنا صحيحا في تحميل المسؤوليات، وقلصنا وزر تحميل المسؤولية الى المودعين للفجوة المالية عبر استرداد ودائعهم خلال فترة طويلة لناحية الوقت وليس لناحية قيمة الوديعة، اي ان الذي يملك وديعة بقيمة مليون دولار سيستردها لكن في فترة تصل الى 7 او 10 سنوات. لا تفرقة بين المودعين، اي بين مودع يملك وديعة كبيرة او صغيرة، اذ يجب ان يحصل جميع المودعين على حقوقهم، لكن طرق المعالجة ستختلف بين فئات المودعين. يجب ان يكون لدينا دين مستدام، وفي هذا الاطار فان الدين بالليرة اصبح من الممكن خدمته. لكن الدين والمطلوبات بالعملة الاجنبية سنجد طريقة لمعالجتها، ويهدف ذلك طبعا للدخول الى الاسواق المالية. اذا اردنا ان يكون لدينا دين عام مقبول، نستطيع الحصول على قروض من

المسببات الاقتصادية عموما ثم المالية وتاليا النقدية، وحددنا الاسباب لجهة مالية الدولة والحكومة في ادارة المؤسسات العامة التي تملكها ولم تستطع تقديم الخدمات المطلوبة وسجلت هدرا ماليا للمال العام، وهي واحدة من الاسباب التي ادت الى الازمة، لقد القينا الضوء على هذا الموضوع. في اختصار، كنا نهدف الى اظهار الوضع المالي ضمن الخطة التي وضعتها الهيئات.

■ الا تعتقد بوجود ضرورة للتركيز على ملاحقة استرداد الاموال المهربة الى الخارج او تلك المكتسبة بطرق غير قانونية كي تكون جزءا من معالجة الفجوة المالية؟

□ لقد اعتبرنا ان الاموال التي خرجت من لبنان والموجودة في عهدة المصارف اللبنانية سيتم استرجاعها، وهي بقيمة ملياري دولار. اما الاموال غير "المؤهلة"، فهي التي تم تحويلها بعد الازمة من الليرة الى الدولار على سعر الصرف الرسمي من دون وجود تغطية لها في مصرف لبنان، وكانت تحويلات غير حقيقية. من هذا المنطلق، يتم تسديدها الى المودع لكن بسعر 8 الاف ليرة للدولار الواحد. بهذه الطريقة تم التفريق بين الودائع الاصلية بالدولار والودائع التي تم تحويلها من ليرة الى دولار خلال الازمة، واعتبرت غير مؤهلة.

■ لكن المصارف استفادت من فوائد سندات الخزينة بشكل كبير، فلماذا يجب الاعتراف بالتحويلات غير المؤهلة على ما تقولون؟

□ الزيادة التي دفعت للمصارف عبر فوائد سندات الخزينة ضمت الى رأس مالها او اعطيت للمودعين، اعتبرت اموالا غير مؤهلة، لأن رأس مال المصارف سيزول في سبيل تسديد الفجوة المالية. عندما يستعمل المصرف رأس ماله للدفع الى المودع، يعني ذلك استعمال كل الاموال الخاصة للمصارف في سبيل رد اموال المودعين،



نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد.

اي ان قيمة الاموال الخاصة لاصحاب المصارف اصبحت تساوي صفرا. على اصحاب المصارف الذين يريدون الاستمرار في عملهم المصرفي، اعادة رسملة مصارفهم باموال جديدة. يجب ان يكون هناك تحفيز للمساهمين حتى يعودوا الى ادخال الاموال الى القطاع المصرفي لاعادة رسملته. هناك مبدأ اساسي، وهو ان على المصارف ان تتحمل حصتها من الخسائر لاسيما في سوق القطع. الذين لا يريدون الاستمرار عليهم ان يلجأوا الى التصفية من طريق مصرف لبنان، او يندمجون في مصارف اخرى.

■ الا ترى ان عدم اصلاح سوء استخدام السلطة وادارة القطاع العام والمؤسسات ذات الطابع التجاري التي تملكها الدولة، وسوء ادارة الازمة عموما، لن يؤدي الى اصلاح القطاع المالي الذي تركز عليه الخطة؟

□ الجزء الاساسي من الخطة هو الصندوق الذي سينشأ ويمول من زيادة إيرادات الدولة عبر مؤسساتها التجارية، للتمكن من دفع الجزء الذي يجب ان تتحمله في سد الفجوة المالية لرد الودائع. هذا الامر يتطلب الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، فعندما يدير القطاع الخاص هذه المؤسسات ستعمم الشفافية

السليمة وادارة القطاع الخاص لبعض المرافق العامة، عناصر تساعد على تنفيذ الخطة المرجوة.

■ لكن الخطة اهملت الحديث عن التهريب الضريبي ومكافحة التهريب والتهرب الجمري، كيف تبرر هذا النقص؟

□ وضعنا ملخصا لا يشمل كل القضايا المطروحة، لكن الخطة الاقتصادية الاساسية تشمل التهريب الضريبي والهدر العام والفساد في المرافق. وهي تتماشى مع الخطة المالية التي نركز عليها، خصوصا واننا وضعنا خطة اقتصادية واخرى مالية.

■ اين المطالبة بتطبيق القوانين النائمة واقرار العديد منها لانقاذ المالية العامة؟

□ ما تم عرضه هو ملخص للخطة.

■ على اي نقاط ركزت الخطة الاساسية؟

□ من النقاط الاساسية في الخطة لجم التضخم، حيث نشهد تضخما متتاليا شهريا وسنويا يفوق المعدلات في كل بلدان العالم. لجم التضخم يأتي من خلال لجم الكتلة النقدية بالليرة التي تسمح للتضخم بالارتفاع. لذا، اعتمدنا في الخطة الوصول الى الحد الادنى من الكتلة النقدية بالليرة حتى نصل الى اعادة حقوق المودعين، لكن ليس من طريق الليرة، بل عبر دفع ودائع الدولار بالليرة. التضخم الذي يقتل الاقتصاد في طريقه الى حل مشكلة مالية اساسية.

■ ماذا عن تعدد سعر الصرف؟

□ ان تعدد سعر الصرف يضر بالاقتصاد ويسمح للبعض بتحقيق ارباح على حساب المواطنين، ويعرقل عملية وضع خطط للقطاعات الاقتصادية على المدى القصير والطويل، مما يجعل توحيد سعر الصرف امرا اساسيا.

■ كيف يمكن اعادة الثقة والنمو الاقتصادي من دون معالجة تعطيل السلطة؟

□ نحن ننطلق من ضرورة انتظام السلطات الدستورية حتى تتمكن من تحقيق مثل هذه الخطة. يجب ان تشكل حكومة قادرة على التنفيذ، وسلطة تشريعية تشرع القوانين المطلوبة، ومن دون ذلك لن نصل الى نتيجة. يجب اعادة عجلة السلطة في شكل كامل للوصول الى الهدف المنشود.

البنوك سيمول
من إيرادات الدولة عبر
مؤسساتها التجارية

والحكومة والادارة الرشيدة وتتوقف التوظيفات العشوائية والسياسية وتتندى الاكلاف وستتمكن من تحقيق الارباح التي حين تفيض ستذهب في شكل طبيعي الى الصندوق ليمتد التسديد الى المودعين. هذا الحل يساعد على الدفع ايضا في اتجاه الادارة السليمة لمؤسسات الدولة التجارية التي يمكن زيادة امكاناتها وارباحها، مما يؤمن مردودا مهما للاقتصاد وفعالية تساعد على النمو في شكل مطرد.

■ تخلو الخطة من اجراءات لتعميم الشفافية في القطاع العام، الا تعتقد ان اعادة هيكلية القطاع العام وتحجيمه غير كافيين؟

□ ان ترشيد القطاع العام اضافة الى الحوكمة